جامعة طرابلس

مركز البحوث والاستشارات والتدريب

تقرير عن الحلقة الحوارية بشأن قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية 24 ديسمبر 2021 بين القانون والسياسة (عقبات وحلول)

أ.د ضو مفتاح أبوغرارة

رئيس قسم البحوث والاستشارات والتدريب بكلية القانون

بتاريخ 2021/6/10م نظمت كلية القانون بإشراف مركز الاستشارات والبحوث والتدريب بجامعة طرابلس جلسة حوارية حول قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية 24 ديسمبر 2021 بين القانون والسياسة (العقبات والحلول)، حيث جرت اعمال هذه الجلسة على النحو الآتي:

أولا: الأوراق البحثية:

1- أ. عائشة إبراهيم. عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، عنوان الورقة (المفوضية الوطنية العليا للانتخابات-التأسيس – المنجز-الطموحات)

2- أ.د عامر أبوضاوية، عضو هيئة تدريس علوم سياسية كلية الاقتصاد/ جامعة طرابلس، عنوان الورقة (أنواع قوانين الانتخابات)

3- أ.د ضو أبوغرارة، رئيس مركز البحوث والاستشارات والتدريب بكلية القانون/ جامعة طرابلس، عنوان الورقة (الأساس الشرعي للانتخابات)

4- أ.د ابتسام بحيح، عضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة بنغازي وعضو لجنة الستين لصياغة الدستور، عنوان الورقة (القاعدة الدستورية وانتخابات 24 ديسمبر)

5- أ. مريم الشاعري، عضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة طبرق وعضو لجنة الستين لصياغة مشروع الدستور، عنوان الورقة (متطلبات صياغة قانون الانتخابات)

ثانيا: المداخلات:

1- د. هيفاء النعاجي. عضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة طرابلس
2- أ. حمزة الأخضر. عن مكتب النائب العام
3- د.حسين الزياني. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام/ جامعة طرابلس
4- د. كريمة إبراهيم القلالي. عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد/ جامعة طرابلس
5- أ. حسام الذويبي. عن هيئة الرقابة الإدارية
6- د. خالد غلام. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام/ جامعة طرابلس، ومدير قناة ليبيا الوطنية
7- أ.د محمد الجيلاني البدوي. عضو الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وعضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة طرابلس
8- د. عبدالقادر الحسناوي. عضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة الزيتونة.
9- أ. إبراهيم فهيد. عضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة طرابلس.

افتتح الجلسة الأستاذ الدكتور نبيل النطاح رئيس جامعة طرابلس بكلمة رحب فيها بالحضور متمنيا لهم التوفيق والنجاح، كما أبدى استعداده لدعم مثل هذه البرامج العلمية، والتي تساهم في تفعيل دور الجامعة لدعم مؤسسات الدولة باعتبارها بيت الخبرة، وأدار الجلسة الأستاذ الدكتور شعبان محمد عكاش بمساعدة الأستاذ سراج رجب المريمي.

بدأت الأستاذة عائشة إبراهيم عن بإحاطة الحضور عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن التأسيس والمنجز والطموحات.

كما أوضح الأستاذ الدكتور عامر أبو ضاوية، أنواع قوانين الانتخابات بعد مقدمة تناول فيها التطور السياسي التي مرت به التجربة الإنسانية وصولا إلى الديمقراطية الحديثة وشدد في انتقاد فكرة الصوت الواحد المتحرك لما يمثله من تكريس فكرة الجهوية والقبلية.

كما أوضح الأستاذ الدكتور ضو أبوغرارة تأصيلا شرعيا لفكرة الانتخابات انتهى فيه إلى شرعية الانتخابات كرادف للديمقراطية الحديثة ورمزية الحزبية كأداة للممارسة الانتخابية.

كذلك أوضحت الأستاذ الدكتور ابتسام بحيح ضرورة وجود قاعدة دستورية للانتخابات مركزة على الاتجاه نحو تعديل الإعلان الدستوري بما يتلائم مع متطلبات المرحلة وانتقدت الراي الذي يعزز ضرورة الاتجاه نحو الاستفتاء على مشروع الدستور.

كما تناولت الأستاذة مريم الشاعري البعد السياسي المؤثر في صياغة قانون الانتخابات وأكدت على ضرورة صياغة مشروع قانون محايد لا يخدم فئة على حساب الآخرين بحيث يكون مستجيبا لمتطلبات الديمقراطية الحديثة.

ثم اتيحت للحضور ابداء مداخلاتهم حيث ركزت الدكتورة هيفاء النعاجي على ضرورة توافر القاعدة الدستورية للانتخابات والتي ارتأت أن تكون ممثلة في الاستفتاء على مشروع الدستور.

أما الأستاذ حمزة الأخضر فقد ركز في مداخلته على البعد الأمني وضرورة وجود أرضية ملائمة وأنهى مداخلته بتوجيه بعض الأسئلة لممثلة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

اما عن مداخلة كل من الاستاذ حسين محمد الزياني والدكتور خالد علام فقد ارتكزت على بيان أهمية دور الإعلام في العملية الانتخابية وما يمثله انحرافه من اجهاض للعملية الديمقراطية وانتهوا إلى التوصية بضرورة وجود نص خاص لقانون الانتخابات يعنى بضبط دور وسائل الإعلام في هذه المرحلة.

ثم اتاح مدير الجلسة للدكتور عبدالقادر الحسناوي والذي جاء في مداخلته أهمية تشكيل لجنة محايدة ونزيهة لصياغة مشروع قانون الانتخابات حتى نضمن قبول جميع الأطراف بمخرجات العملية الانتخابية.

اتيحت الفرصة بعد ذلك للأستاذ إبراهيم فهيد والذي بدوره ركز على أهمية المصالحة بين الفرقاء السياسيين من جهة وتوحيد المنظومة العسكرية والأمنية مما يمثل أرضية لإجراء العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية في 24 ديسمبر 2021م.

وفي ختام هذه المداخلات أتاح السيد مدير الجلسة الفرصة للأستاذ الدكتور محمد الجيلاني البدوي والذي بدوره تناول في مداخلته ما يبعث على الطمئنة بأن أرضية الانتخابات متوافرة شريطة أن يتم الاستفتاء على مشروع الدستور ليمثل القاعدة الدستورية لانتخابات 24 ديسمبر 2021م وأكد على ضرورة استقلال الليبيين في اتخاذ قرارهم سدا للطريق أمام المجتمع الدولي حتى لا يتمكن من فرض إملاءاته افتاتا على إرادة الشعب الليبي.

وفي ختام الجلسة أشار السيد مدير الجلسة الأستاذ الدكتور شعبان محمد عكاش إلى أنه نظرا لضيق الوقت وعدم استكمال الجوانب المهمة لموضوع الجلسة الحوارية يقترح ان يحدد موعد لاحق لجلسة أخرى حتى يتسنى استكمال النقاشات وصولا إلى صياغة توصيات المشاركين حيال هذا الموضوع المهم.